# الجزء الثاني

## اولا: الفكر الاقتصادي للمدرسة النيوكلاسيكية

ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية في أواخر القرن التاسع عشر كرد فعل على المدرسة الكلاسيكية، حيث سعت إلى تحسين وتطوير الأفكار الكلاسيكية من خلال التركيز على التحليل الرياضي والنماذج الاقتصادية. ومن بين أبرز رواد هذه المدرسة **ليون فالراس وويليام ستانلي جيفونز وألفريد مارشال.** ركزت المدرسة النيوكلاسيكية على مفهوم **المنفعة الحدية**، الذي يشير إلى أن **قيمة** السلعة تعتمد على **المنفعة الإضافية التي تقدمها للمستهلك.** هذا التحول في التركيز أدى إلى تطوير نظرية العرض والطلب بشكل أكثر دقة، حيث أصبح من الممكن تحليل سلوك المستهلكين والشركات بشكل أكثر تفصيلاً.

على الرغم من أن المدرستين تشتركان في العديد من الأفكار الأساسية، إلا أن هناك فرقًا جوهريًا بينهما. يتمثل هذا الفرق في الطريقة التي ينظر بها كل منهما إلى **دور الحكومة في الاقتصاد.** بينما كانت المدرسة الكلاسيكية تؤمن بأن الأسواق قادرة على تنظيم نفسها بنفسها دون الحاجة إلى تدخل حكومي كبير، فإن المدرسة النيوكلاسيكية كانت أكثر انفتاحًا على فكرة التدخل الحكومي في بعض الحالات لضمان تحقيق الكفاءة الاقتصادية. هذا التغير في الفهم يعكس التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها العالم في تلك الفترة، حيث أصبحت الاقتصادات أكثر تعقيداً وتطلبت سياسات اقتصادية أكثر تطوراً.

علاوة على ذلك، فإن المدرسة النيوكلاسيكية قدمت أدوات تحليلية جديدة مثل نماذج **التوازن العام،** التي ساعدت في فهم كيفية تفاعل الأسواق المختلفة مع بعضها البعض. هذه الأدوات كانت ضرورية لفهم الاقتصادات الحديثة التي تتسم بالتعقيد والتداخل بين القطاعات المختلفة. في المقابل، كانت المدرسة الكلاسيكية تركز بشكل أكبر على الاقتصاد الكلي، مع التركيز على قضايا مثل النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل.

**المنفعة الحدية.** وفقاً للنيوكلاسيكيين، فإن قيمة السلعة لا تعتمد فقط على العمل المبذول في إنتاجها، بل على المنفعة التي تقدمها للمستهلك. هذه النظرية تأخذ في الاعتبار تفضيلات المستهلكين

والندرة النسبية للسلع، مما يجعلها أكثر مرونة في تفسير القيمة. ليون فالراس ووليام ستانلي جيفونز وكارل مينجر كانوا من بين الأوائل الذين طوروا هذه النظرية، حيث أكدوا أن **القيمة تتحدد عند نقطة التوازن بين العرض والطلب.**

الانتقال من النظرية الكلاسيكية إلى النيوكلاسيكية يعكس تحولًا في التركيز من الإنتاج إلى الاستهلاك. بينما ركز الكلاسيكيون على العوامل الموضوعية مثل العمل والتكاليف، ركز النيوكلاسيكيون على العوامل الذاتية مثل التفضيلات الفردية والاختيارات. هذا التحول يعكس أيضًا تغيرًا في الطريقة التي ينظر بها الاقتصاديون إلى السوق، حيث أصبح يُنظر إلى السوق على أنه نظام ديناميكي يتأثر بالعديد من العوامل المتغيرة.

على الرغم من هذه الاختلافات، هناك بعض النقاط المشتركة بين المدرستين. كلاهما يعترف بأهمية السوق في تحديد الأسعار والقيمة، وكلاهما يسعى إلى فهم العوامل التي تؤثر على الإنتاج والتوزيع. ومع ذلك، فإن الاختلاف الأساسي يكمن في كيفية تفسير هذه العوامل ودورها في تحديد القيمة

**أهم مبادئ المدرسة النيوكلاسيكية:**

1. **التركيز على الفرد (الفردانية المنهجية):**
   - ترى المدرسة النيوكلاسيكية أن الفرد هو الوحدة الأساسية للتحليل الاقتصادي. يتم دراسة سلوك الأفراد (المستهلكين والمنتجين) لفهم الظواهر الاقتصادية الكلية.
   - يفترض النيوكلاسيكيون أن الأفراد يتصرفون بعقلانية، ويسعون إلى تعظيم منفعتهم أو أرباحهم.
2. **نظرية المنفعة الحدية:**
   - قدمت المدرسة النيوكلاسيكية مفهوم المنفعة الحدية، الذي يفسر كيف يتخذ الأفراد قراراتهم بناءً على القيمة الإضافية (الحدية) التي يحصلون عليها من استهلاك وحدة إضافية من سلعة أو خدمة.
   - هذا المفهوم ساعد في تفسير قوانين العرض والطلب وتحديد الأسعار في السوق.

3. **التوازن الاقتصادي:**

- تؤكد المدرسة النيوكلاسيكية على فكرة التوازن في الأسواق، حيث يتوازن العرض والطلب من خلال آلية الأسعار.
- في حالة التوازن، يتم تخصيص الموارد بشكل كفء، ولا يوجد فائض أو نقص في السلع.

4. **دور الأسواق التنافسية:**

- تعتبر الأسواق الحرة والتنافسية الآلية المثلى لتخصيص الموارد.
- تؤمن النيوكلاسيكية بأن تدخل الحكومة في الاقتصاد يجب أن يكون محدوداً، لأن الأسواق قادرة على تحقيق الكفاءة من تلقاء نفسها.

5. **نظرية الإنتاج والتوزيع:**

- تركز المدرسة على تحليل تكاليف الإنتاج ودور عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) في تحديد الأسعار وتوزيع الدخل.
- يتم تحديد أجور العمال وأرباح رأس المال بناءً على مساهمة كل عامل في عملية الإنتاج.

6. **نظرية الاستهلاك:**

قام رواد هذه المدرسة بتطبيق فكرة الحدية على الاستهلاك أيضا، بحيث يقوم المستهلك باستبدال النقود بوحدات من سلعة ما إلى الحد الذي تتعادل عنده المنفعة الحدية لهذه السلعة مقومة بوحدات النقود مع سعرها في السوق.

7. **الافتراضات الرياضية:**

- تستخدم المدرسة النيوكلاسيكية النماذج الرياضية والرسوم البيانية لتحليل الظواهر الاقتصادية.
- هذا النهج يجعل الاقتصاد أكثر دقة وقابلية للقياس.

**نقاط النقد:**

على الرغم من تأثيرها الكبير، تعرضت المدرسة النيوكلاسيكية لانتقادات، منها:

- **افتراض العقلانية الكاملة :**يُنتقد افتراض أن الأفراد دائماً يتصرفون بعقلانية لتعظيم منفعتهم.
- **إهمال العوامل الاجتماعية والسياسية :**تُتهم المدرسة بإهمال تأثير العوامل الخارجية مثل الثقافة والسياسة على الاقتصاد.
- **عدم معالجة الاختلالات الهيكلية :**يُنظر إليها على أنها لا تعالج بشكل كافٍ قضايا مثل عدم المساواة والبطالة الهيكلية.

**أبرز الاقتصاديين النيوكلاسيكيين:**

- **ليون والراس** :(Léon Walras)طور نظرية التوازن العام.
- **ويليام ستانلي جيفونز** :(William Stanley Jevons)ساهم في تطوير نظرية المنفعة الحدية.
- **كارل منجر** :(Carl Menger)مؤسس المدرسة النمساوية، التي تعتبر جزءاً من الفكر النيوكلاسيكي.
- **ألفريد مارشال** :(Alfred Marshall)جمع بين الأفكار الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في كتابه "مبادئ الاقتصاد."

**الخلاصة:**

المدرسة النيوكلاسيكية تُشكل العمود الفقري للاقتصاد الحديث، حيث قدمت أدوات تحليلية قوية لفهم كيفية عمل الأسواق واتخاذ القرارات الاقتصادية. ومع ذلك، فإنها لا تخلو من الانتقادات، خاصة فيما يتعلق بافتراضاتها المبسطة عن سلوك الأفراد ودور الأسواق.

## 3- المدرسة الكينزية

المدرسة الكنزية في الاقتصاد هي واحدة من أهم المدارس الفكرية الاقتصادية التي ظهرت في القرن العشرين، وقد أسسها الاقتصادي البريطاني **جون مينارد كينز** (1883-1946)كرد فعل على أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات، حيث عجزت النظريات الكلاسيكية عن تفسير الأزمة وعلاجها. وقد انصب اهتمام كينز على أسباب التقلبات الاقتصادية قصيرة الامد، وعلى محددات الدخل القومي والتشغيل في الاقتصاديات المتقدمة. وذلك في كتابه النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود" *General Theory of Employment,Interest, and Money* ".

### 3-1 أهم أفكار المدرسة الكنزية

1- **الطلب الكلي ليس بالضرورة أن يساوي العرض الكلي:** يرى كينز أن الاقتصاد يكون وفق ثلاث إمكانيات:

- **التوازن الناقص:** هو التوازن الذي يتحقق عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل التام أي هناك بطالة لجزء من عناصر مستويات وأن البطالة التي تصيب اليد العاملة إجبارية وليست اختيارية تعد هذه الوضعية هي الحالة الطبيعية للاقتصاد عند كينز.
- **التوازن المثالي:** هو التوازن الذي يتحقق والاقتصاد يعمل في التشغيل التام وهي الوضعية الطبيعية للعلامات والحالة الخاصة والمؤقتة لكينز.
- **التوازن الزائد:** هو التوازن الذي يقع في مستوى يتعدى مستوى التشغيل التام حيث الإنتاج الحقيقي أقل من الطلب الكلي، مما سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لامتصاص الطلب الزائد ويعد كذلك حالة عرضية.

2- **عدم الربط بين خطط الادخار وخطط الاستثمار:** رفضت هذه النظرية قانون ساي وشككت في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق المساواة بين خطط القطاع العاملي (الادخار) وخطط قطاع الإنتاج (الاستثمار) إذ تستطرد النظرية بالقول عن كيفية زيادة استثمارات قطاع الأعمال في وقت زيادة

المدخرات لقطاع الأفراد والناجم عن نقص في الاستهلاك والذي يترجم بتراجع في الطلب، إذ ترى هذه النظرية أن المدخرين والمستثمرين يمثلون مجموعات مختلفة لكل منها دوافع وحوافز مختلفة- .

3- **سعر الفائدة:** رأى الكلاسيك أن سعر الفائدة هو ثمن الامتناع عن الاستهلاك أي الادخار، في حين يرى كينز أن الفائدة ثمن يدفع لترغيب الأفراد للتخلص من الثروة بشكلها النقدي أي استثمارها بدلا من اكتينازها، ليصبح بسعر الفائدة ثمنا لتفضيل النقد واضح لسعر الفائدة دور مهما في تحديد مستوى الإنتاج والاستخدام عن طريق التأثير في الطلب على السلع الاستثمارية كما أكد كينز على دور التوقعات في التأثير في حجم الاستثمار التي أهملها الكلاسيك .

4- **حيادية النقد والتحليل الثنائي:** رفض الازدواجية الكلاسيكية التي فصلت بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي فقط ظهرت الحاجة إلى ضرورة دمج النظرية النقدية بنظرية الإنتاج وظهر أثر النقود المباشر وغير المباشر في المتغيرات الاقتصادية، وعليه دورها ليس سلبيا كما ترى المدرسة الكلاسيكية وإنما قد تلعب دورا مهما في الاقتصاد- .

5- **معارضة فكرة مرونة الأسعار والأجور:** ينكر كينز وجود مرونة الأسعار والأجور في ظل وجود النقابات العمالية ومؤسسات كبيرة في قطاع الأعمال وما تتمتع به من سلطة احتكارية وكلاهما لديه تحفظات ومقاومة شديدة ضد تخفيضات الأسعار والأجور .

6- **فكرة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** يرى كينز أن الاقتصاد لا ينظم نفسه بنفسه تلقائيا، وأن التدخل الحكومي يصبح ضروريا فأصل الظروف لإعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح عن طريق أدوات تعرف بأدوات السياسة المالية (الضرائب، الإنفاق الحكومي، الإعانات) .لقد تناول كينز ما يعرف بالطلب الفعال وهي تلك الرغبة في الحصول على السلع والخدمات والمقرونة بالقدرة الشرائية التي مصدرها الدخل الوطني أي أن الطلب الفعال هو الطلب الذي يتحول فعليا إلى إنفاق فعلي والمخطط الموالي يوضع مبدأ الطلب الفعال بمركبتين أساسيتين باعتبارهما تستحوذان على أكبر حصة من الطلب الفعال.

## ***The neoclassical school of economic thought***

The **neoclassical school of economic thought** emerged in the late 19th century and remains one of the most influential frameworks in modern economics. It builds on the classical economics of Adam Smith, David Ricardo, and John Stuart Mill but introduces new concepts and methodologies, particularly emphasizing marginal analysis, individual decision-making, and market equilibrium. Here's an overview of its key features, principles, and contributions:

### Key Features of Neoclassical Economics

1. **Focus on Individual Behavior**:
    - Neoclassical economics centers on the rational behavior of individuals (consumers, firms, and workers) who aim to maximize utility (satisfaction) or profit.
    - It assumes that individuals make decisions based on marginal utility and marginal cost.
2. **Marginal Analysis**:
    - The concept of **marginal utility** (the additional satisfaction from consuming one more unit of a good) and **marginal productivity** (the additional output from using one more unit of input) are central to neoclassical theory.
    - This approach helps explain how prices, wages, and resource allocation are determined.
3. **Market Equilibrium**:
    - Neoclassical economists emphasize the role of supply and demand in determining prices and quantities in markets.
    - Markets tend toward **equilibrium**, where supply equals demand, and resources are allocated efficiently.
4. **Rational Choice Theory**:

- Individuals are assumed to act rationally, with perfect information, to achieve their goals.
- This forms the basis for models of consumer choice, firm behavior, and market dynamics.

5. **Mathematical and Formal Modeling**:
   - Neoclassical economics relies heavily on mathematical models to describe economic phenomena.
   - It uses calculus, optimization, and equilibrium analysis to formalize theories.
6. **Efficiency and Pareto Optimality**:
   - Neoclassical economics emphasizes **allocative efficiency**, where resources are distributed in a way that maximizes societal welfare.
   - A situation is considered **Pareto optimal** if no one can be made better off without making someone else worse off.

**Key Principles**

1. **Supply and Demand**:
   - Prices are determined by the interaction of supply and demand in competitive markets.
   - Changes in either supply or demand lead to adjustments in prices and quantities.
2. **Diminishing Marginal Utility**:
   - As a person consumes more of a good, the additional satisfaction (utility) derived from each additional unit decreases.
3. **Profit Maximization**:
   - Firms aim to maximize profits by producing at the level where marginal cost equals marginal revenue.
4. **Factor Markets**:
   - Wages, rent, and interest are determined by the marginal productivity of labor, land, and capital, respectively.

5. **Role of Competition**:
    - Perfect competition is seen as the ideal market structure, leading to efficient outcomes.
    - Monopolies and market imperfections are viewed as deviations from the ideal.

## Contributions of Neoclassical Economics

1. **Development of Microeconomics**:
    - Neoclassical economics laid the foundation for modern microeconomic theory, focusing on individual and firm behavior.
2. **Price Theory**:
    - It provided a rigorous framework for understanding how prices are determined in markets.
3. **Welfare Economics**:
    - Neoclassical economists developed tools to analyze economic efficiency and the distribution of resources.
4. **Mathematical Rigor**:
    - The use of mathematical models and formal logic advanced the scientific rigor of economics.
5. **Policy Implications**:
    - Neoclassical ideas have influenced policies promoting free markets, deregulation, and minimal government intervention.

## Criticisms of Neoclassical Economics

1. **Assumptions of Rationality**:
    - Critics argue that individuals do not always act rationally or have perfect information, as behavioral economics demonstrates.
2. **Overemphasis on Equilibrium**:

- The focus on equilibrium may overlook dynamic processes, disequilibrium, and real-world complexities.

3. **Neglect of Institutions and Power**:
   - Neoclassical economics often ignores the role of institutions, social structures, and power dynamics in shaping economic outcomes.
4. **Limited Scope for Macroeconomic Analysis**:
   - While neoclassical economics excels in microeconomic analysis, its application to macroeconomic issues (e.g., unemployment, inflation) has been criticized.
5. **Inequality and Distribution**:
   - The focus on efficiency often sidelines issues of income and wealth distribution.

**Key Figures in Neoclassical Economics**

- **William Stanley Jevons** (1835–1882): Introduced the concept of marginal utility.
- **Carl Menger** (1840–1921): Founder of the Austrian School, emphasized subjective value.
- **Léon Walras** (1834–1910): Developed the general equilibrium theory.
- **Alfred Marshall** (1842–1924): Synthesized classical and neoclassical ideas, author of *Principles of Economics*.
- **Vilfredo Pareto** (1848–1923): Known for Pareto efficiency and welfare economics.

**Legacy and Influence**

Neoclassical economics remains the dominant framework in mainstream economics, influencing both academic research and policy-making. However, it has evolved over time, incorporating insights from other schools of thought, such as Keynesian economics, behavioral economics, and institutional economics. Despite its criticisms, it provides a foundational understanding of how markets function and how individuals and firms make decisions.

# أولا: السياسة الاقتصادية.

- **مفهوم السياسة الاقتصادية**
- **اهداف السياسة الاقتصادية**
- **انواع السياسة الاقتصادية**
- **ادوات السياسة الاقتصادية**

1- **مفهوم السياسة الاقتصادية:** هناك جملة من التعاريف، نذكر منها:

- ✓ هي مجموعة قرارات تتخذها الدولة في ميدان اقتصادي وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية، عبر عدد من الوسائل والأدوات والأهداف التي تسعى اليها السياسات الاقتصادية مثل: الرفع بالنمو الاقتصادي، خلق فرص عمل، ثبات الأسعار.
- ✓ تتمثل في مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تقوم بها السلطات العمومية بغرض تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية المحددة خلال فترة زمنية محددة.
- ✓ فالسياسة الاقتصادية هي **مجموعة الإجراءات الحكومية** المُصممة لإدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي في دولة ما لتحقيق أهداف محددة.

## 2-أهداف السياسة الاقتصادية

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف الدول فيما بينها واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بها، وبالرغم من ذلك فإن هذا ال يمنع من وجود أهداف مشتركة بين السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف اساسية:

- **تحقيق النمو الاقتصادي: أي زيادة الإنتاج والدخل القومي**، ويعرف النمو الاقتصادي على أنه: عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط، ويتعلق النمو الاقتصادي بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي.

ويشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني، ومعنى ذلك أن يترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الفردي الحقيقي والزيادة التي تحدث في الدخل الفردي ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود أي استبعاد أثر التضخم.

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي** :**مكافحة التضخم والبطالة**، يعتبر التضخم واحداً من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة فيه، والذي يعبر عنه بالارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، ومن الأفضل أن يتم الحصول على معدل تضخم مناسب للاقتصاد بأن لا يكون مرتفعا جدا. أما التشغيل الكامل فهو زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى الاستخدام الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل من أهمها، ولكن تحقيق التشغيل الكامل يبقى هدفا نظريا.
- **التوزيع العادل للثروة** :تقليل الفوارق الاجتماعية. ويشير إلى النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يهدف إلى توزيع الموارد المالية والمادية (مثل الدخل، العقارات، والخدمات) بين أفراد المجتمع بطريقة تُقلل الفوارق الاقتصادية وتُحقق العدالة والإنصاف. لا يعني بالضرورة التوزيع المتساوي للثروة، بل توزيعها وفق معايير تُراعي الاحتياجات الأساسية، الفرص المتكافئة، والمساهمة في التنمية المجتمعية.
- **تحقيق التوازن الخارجي** :تحسين ميزان المدفوعات، والذي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقع الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصادات، حيث يؤدي الى الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد "حالة العجز"، مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي.

- **3-أسلوب اعداد السياسة الاقتصادية**:

**من أجل اعداد سياسة اقتصادية وجب اتباع أسلوب معين من أجل تحقيق أهداف مثلى، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات :**

**- تحديد الهدف: قبل تحديد أي سياسة لا بد أن نتعرف على تحديد المشكلة بدقة والظروف المحيطة بها مثل: التضخم البحث عن نوع التضخم، أسبابه...**

**- تحديد البدائل: بهدف تحقيق الهدف المنشود من الأفضل تحديد أكثر من سياسة، ففي حالة التضخم مثال :يمكن بوضع سياسة أن تستخدم أدوات السياسة المالية: فرض ضريبة معينة الامتصاص الفائض، خفض الانفاق الحكومي.**

**- تحليل البدائل: يجب تحليل البدائل السياسات المقترحة تحليل دقيقا مع تحديد على ما سوف يترتب على كل واحد من أثار.**

## 4-أنواع السياسات الاقتصادية

**4-1-السياسة الاقتصادية الظرفية: هي مجموعة من الإجراءات والتعديلات التي تتخذها الحكومة أو البنك المركزي استجابةً لظروف اقتصادية طارئة أو دورية، مثل الركود، التضخم، أو الأزمات المالية. تهدف هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تعزيز النمو، أو تخفيف الآثار السلبية للصدمات الاقتصادية. وتشمل اربعة عناصر وهي: -سياسة الضبط، سياسة الانعاش-سياسة الانكماش ...الخ.**

**4-2-السياسة الاقتصادية الهيكلية: تهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط المحلي والدولي، وتمس هذه السياسات كل القطاعات الاقتصادية ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير السوق، الخوصصة، قانون المنافسة.**

كما يمكن أن يكون تدخل الدولة للأسواق بعديا من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين استخدام من طرف الدولة المتقدمة)، أما الدول النامية والتي أبرمت برامج الاصلاح الاقتصادي مع المؤسسات النقدية الدولية .

تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية الى تغيير الظروف والشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع وحداث تغيرات عميقه فيه، كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وانشطتها، تغيير نظام المالي وأساليب التمويل.

- الجدول التالي يوضح اهم الفروق بين السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية.

| معايير التفرقة | السياسة الاقتصادية الظرفية | السياسة الاقتصادية الهيكلية |
|---|---|---|
| المدة | الأجل القصير | الأجل البعيد |
| الهدف | توازنات جزئية/ ظرفية | تغيير جذري في الاقتصاد الوطني |
| الاثار المترتبة عليها | كمية | نوعية |

## 5-ادوات السياسة الاقتصادية.

تتمثل أدوات السياسة الاقتصادية في السياسة النقدية والسياسة المالية، ويمكن توضيح مفهوم وأدوات كل أداة من هذه الأدوات فيما يلي:

## 1: تعريف السياسة المالية

لقد عرفت السياسة المالية بأنها مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة. أي الأسلوب الذي تنتهجه الحكومة في التخطيط العام للإنفاق العام وتدبير

وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة .كما عرفت بأنها مجموعة تعريف السياسة المالية السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة من أجل تحقيق أهداف محددة.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي:

1- مجموعة من القواعد والإجراءات المتعلقة باستخدام الأدوات المالية -الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة-

2- للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي كالاستثمار والإنتاج والاستهلاك والادخار

3-تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يتلاءم مع وضعية النشاط الاقتصادي خلال فترة معينة.

## 1-1-أهداف السياسة المالية

- ✓ التوازن العام: تحقيق التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني إنفاق الأفراد على الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بالتشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج.
- ✓ التوازن الاقتصادي: إحداث توازن بين القطاعين العام والخاص للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.
- ✓ التوازن الاجتماعي: تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني باستعمال أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وأحسن مستوى من الرفاهية أفراد المجتمع في حدود إمكانياته.
- ✓ التوازن المالي: الاستخدام الأمثل لموارد الخزينة العامة بحيث يجب أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلبي احتياجات الخزينة العامة من جهة، ويلاءم مصلحة المكلف بالضريبة من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية من جهة أخرى. كما أن القروض لا تستخدم إلا لأغراض استثمارية.

ملاحظة/ تجدر الإشارة أنه قد تتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض ولا يمكن تحقيقها في الوقت ذاته

## 1- أدوات السياسة المالية

تتكون أدوات السياسة المالية من العناصر المكونة للموازنة العامة للدولة، النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة. تستخدم هذه الأدوات من خلال زيادة أو تقليص النفقات، زيادة أو تخفيض الضرائب، استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة.

3-1-**الانفاق العام:** هي مجموع الأموال التي تقوم الدولة بصرفها خلال فترة زمنية معينة - سنة - بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه، يمكن التمييز بين عدة أنواع للنفقات العامة وهذا تبعا لعدة معايير.

- **معيار أثر النفقات على الدخل الوطني. وهما نوعين:**

أ- النفقات العامة الحقيقية: تتكون هذه النفقات من الأموال التي تصرفها الدولة مقابل الحصول سلع وخدمات ورؤوس أموال، هذا النوع يؤثر بشكل مباشر على الدخل الوطني حيث يؤدي إلى زيادته.

تقسم هذه النفقات بدورها إلى نفقات عامة جارية ونفقات عامة استثمارية أو نفقات التجهيز، النفقات الجارية تساعد على ضمان سير الإدارات العامة مثل الأجور ر والرواتب ومشتريات السلع الاستهلاكية. أما النفقات الاستثمارية تتكون من الأموال التي تصرفها الدولة من أجل الحصول على السلع الرأسمالية كتو فير المعدات والتجهيزات والإنفاق على مشروعات رأس المال الاجتماعي إقامة المستشفيات والمؤسسات التعليمية وشبكة الطرقات...

ب- **النفقات العامة التحويلية:** هذا النوع من الإنفاق ال يترتب عليه شراء سلع أو خدمات أو رؤوس أموال لذا ال يؤثر عل الدخل الوطني فهو عبارة على عملية تحويل جزء من هذا الأخير من بعض الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع إلى فئات اجتماعية أخرى محدودة الدخل، أي تحويل القدرة الشرائية من فئة اجتماعية إلى أخرى ومن ثم فإن الدخل الوطني يبقى ثابتا، مثل الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدم للإفراد والمؤسسات.

- معيار الدورية: وهما نوعين

أ- النفقات العامة العادية: تتكون من النفقات التي تتكرر وتتجدد بشكل دوري كل فتر زمنية معينة، ويمكن التنبؤ بها مثل تسديد مستحقات الأجور والرواتب.

ب- النفقات العامة غير العادية: هذا النوع من النفقات ليس له وتيرة تجدد محددة، يحدث بشكل استثنائي وال يمكن التنبؤ به مثل الإعانات التي تقدمها الدولة في حالة الكوارث الطبيعية.

- معيار الهدف من الانفاق هناك 3 انواع

أ- **النفقات الإدارية:** يتشكل هذا النوع من الإنفاق الضروري لسير وتشغيل المرافق الحكومية الإدارية والأمنية والدبلوماسية، على سبيل المثال نفقات الجماعات المحلية ونفقات مراكز الشرطة ونفقات السفارات.

ب-**النفقات الاقتصادية**: هذه النفقات تتكون من الإنفاق الذي تجريه الدولة بغية تحقيق أهداف اقتصادية، كتحفيز وتشجيع استثمارات المشاريع الخاصة، أو تدعيم بعض المنتجات.

ت- النفقات الاجتماعية: يتكون هذا النوع من النفقات ذات الطابع الاجتماعي مثل نفقات قطاعات التعليم والتكوين والصحة والاسكان والإعانات النقدية الاجتماعية.

## 3-2- الايرادات العامة:

تتكون الإيرادات العامة من مجموع المداخيل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تمويل نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، أي الأموال التي تحصل عليها بصفتها السيادية (الضرائب والرسوم) أو من أنشطتها وأمالكها الخاصة (الدومين العام والخاص) القروض الداخلية والخارجية.

### أ- الضرائب والرسوم:

تعرف الضرائب بأنها الأداء النقدي الذي تفرضه السلطة على الأفراد والمؤسسات بطريقة نهائية اجبارية ودون مقابل بهدف تغطية النفقات العامة للدولة. كما أنها تمثل وسيلة لتوزيع الأعباء العامة بين الأفراد توزيعا قانونيا وسنويا حسب قدراتهم التكليفية.

ويمكن التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة (الرسوم) التي تعرف بأنها مبلغ نقدي يسدده الفرد مجبرا إلى إدارة الضرائب مقابل منفعة خاصة يحصل عليها ومنفعة تعود على المجتمع ككل.

### ب-الدومين العام والخاص:

يتكون الدومين من مجموع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تملكها الدولة سواء ملكية عامة أو ملكية خاصة. إذن الدومين هو مجموع الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخصية اعتبارية قانونية تملك ثروة وتقدم خدمات عامة مقابل مبالغ نقدية تحصل عليها، مثل إيرادات خدمات الطرق والمطارات والموانئ والمعسكرات.

الدومين العام يتكون من الأملاك التي ال يمكن للدولة التصرف فيها بما يتعارض مع الغاية التي أنجزت من أجلها .أما والدومين الخاص يتكون من الأراضي والعقارات التي تملكها الدولة ويجوز لها التصرف فيها.

### 3-3-القروض الداخلية والخارجية:

في حالة عدم تمكن الدولة من تغطية النفقات العامة من حصيلة الضرائب والرسوم وايرادات الدومين فإنها تلجا إلى الاقتراض من أجل تغطية عجز الموازنة العامة (الدين العام). قد تقترض من المواطنين أو المصارف الداخلية وذلك بطرح سندات للاكتتاب العام وفقا لشروط تتعلق بمدة وكيفية تسديد القرض، وقد تقترض من الخارج لكن في هذه الحالة ليس لها الحق بوضع شروط.

### 3-3-الموازنة العامة

تتكون الأداة الثالثة للسياسة المالية من الموازنة العامة التي تعتبر حوصلة للأداتين السابقتين وذلك بمقابلة الإيرادات العامة بالنفقات العامة. تظهر هذه المعطيات في وثيقة رسمية مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية تسمى الموازنة العامة للدولة، والتي تعرف بأنها تقدير مفصل لنفقات الدولة وايراداتها للسنة القادمة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية.

## 2- اتجاهات السياسة المالية

**4-1-الاتجاه التوسعي:** تستخدم السياسة المالية التوسعية إذا كان الوضع الاقتصادي يعاني من حالة الكساد الناتج عن انخفاض الطلب الكلي. لتجاوز هذا الخلل الاقتصادي نتبع سياسة مالية توسعية بهدف زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة النفقات العامة أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معا.

**4-2-الاتجاه الانكماشي:** تستخدم السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم التي تتميز باختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع المختلفة وانخفاض معدلات الاستثمار واختلال معدلات النمو الاقتصادي فيما بين القطاعات. لذا فإن معالجة هذا الوضع يتم بإتباع سياسة مالية انكماشية للقضاء على فائض الطلب الكلي وذلك بتخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب، للحد من التضخم وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

## 2: السياسة النقدية

السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الظرفية تستخدمها الدولة من خلال سلطاتها النقدية للتدخل في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف معينة.

### 2-1مفهوم السياسة النقدية

هي مجموع الاجراءات والأدوات والوسائل التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد أو التحكم في عرض النقود ومستوى أسعار الفائدة.

فالسياسة النقدية أداة من أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تتكون من مجموعة من الاجراءات والتدابير والقرارات التي تقوم بها الدولة من خلال السلطة النقدية (البنك المركزي) للتحكم في الكتلة النقدية المعروضة في السوق بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي السائد وذلك باستخدام أدواتها الخاصة من أجل تحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة.

### 2-2-أنواع السياسات النقدية واهدافها

يمكن التمييز بين نوعين من السياسات على النحو التالي:

#### 2-1 -السياسة النقدية الانكماشية:

يهدف أساسا هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة لتضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما ، وعليه تستخدم السياسة النقدية الانكماشية للحد من التضخم أو تخفيض عجز ميزان المدفوعات.

وذلك عن طريق تخفيض العرض النقدي من خلال عملية البيع في السوق المفتوحة أو رفع سعر إعادة الخصم أو رفع الاحتياطي القانوني.

## 2-2- السياسة النقدية التوسعية

تستخدم الدولة السياسة النقدية التوسعية في حالة الانكماش التي تتميز بانخفاض معدل النمو الاقتصادي وانتشار البطالة. فهي تهدف في مجملها إلى معالجة حالة الركود او الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات.

### 1- أهداف السياسة النقدية

تتمثل أهداف السياسة النقدية في الأهداف النهائية والاهداف الوسيطية التي من خلال ضبطها تتمكن السلطة النقدية من تحقيق الأهداف النهائية.

### 1-3- الاهداف الوسطية

- **معدل الفائدة:** تحديد المستويات المثلى لأسعار الفائدة لتفادي وقوع ضغوط تضخمية او انكماشية.
- **سعر الصرف:** تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر صرف العملة المحلية لضمان توازن ميزان المدفوعات واستقرار تعاملاتها مع العالم الخارجي.
- **المجمعات النقدية:** مؤشرات كمية الكتلة النقدية المتداولة في السوق، عددها مرتبط بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره، تعتبر كمصدر معلومات لوتيرة نمو الكتلة النقدية.

من خلال ضبط الأهداف الوسطية تعمل السلطة النقدية على تحقيق الأهداف الاقتصادية التالية:

- احكام الرقابة على التضخم النقدي والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار
- تحقيق التشغيل الكامل.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

- المحافظة على توازن ميزان المدفوعات والاستقرار الخارجي للعملة.

## المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي

باعتبار أن الشريعة الإسلامية هي خاتمة الأديان السماوية، فهي تصلح للإنسانية جمعاء في كل زمان ومكان وتطبق على كافة جوانب الحياة، وأن أحكامها تتسم بالمرونة والعمومية مما يجعلها تتناسب مع كل عصر وبكل تغيراته ومستجداته. وانطلاقا من أن الشريعة الإسلامية جاءت في شكل مبادئ وقواعد عامة ترسم الإطار العام للنظام الاقتصادي، فهي تستمد الحلول للمشاكل المستجدة في المجتمع من الاجتهاد الذي يجب ألا يتعارض مع تلك المبادئ العامة[1].

من المعلوم أن الإسلام لا يمنع الاستفادة من الأساليب الحديثة في علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية، فعلى سبيل المثال لا يوجد حائلا شرعيا من وجود ميزان مدفوعات للدولة، باعتبار ذلك سجلا محاسبيا يوضح الموقف الاقتصادي للدولة في مجال تعاملها مع مختلف الدول سواء على مستوى التصدير أو الاستيراد. كما أن الإسلام لا ينكر ضرورة التخطيط والإعداد لمستقبل الأمة وتنظيم السوق، والمرافق الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، بل تسند هذه المهام إلى العلماء المتخصصين وتصبح فرض كفاية عليهم، بحيث إذا امتنعوا عن القيام بها أَثِمُوا[2].

### المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

لقد وضع الإسلام القواعد الشاملة التي لا تخرج اجتهادات الإنسان عن حدودها، وترك التطبيقات لتطور الزمان وبروز الحاجات الإنسانية. وعليه، نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الاقتصاد الإسلامي ومميزاته (الفرع الأول)، ثم دراسة قواعد الاقتصاد الإسلامي (الفرع الثاني).

#### الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي ومميزاته

قبل التطرق إلى مميزات الاقتصاد الإسلامي (ثانيا)، لا بد من المرور على تعريف علم الاقتصاد الإسلامي (أولا). والملاحظ أن تعاريف علم الاقتصاد قد تكاثرت حتى بات من الصعب على أي باحث حصرها.

---

[1]– أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 33–35. أنظر أيضا: دويدار محمد، المرجع السابق، ص 15.

[2]– النبهاني تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة السادسة، دار الأمة للنشر، بيروت، 2004، ص ص 59–65.

**أولا: تعريف الاقتصاد الإسلامي**

يقصد بالاقتصاد الإسلامي ذلك العلم الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات إشباعا لحاجات الناس، وهو لا يختلف في المفهوم الاقتصادي المعاصر والذي يرتكز على إشباع حاجات الناس كهدف عام. وإنما يزيد عنه أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعنى أيضا بجانب ثاني وهو توفير الحياة الكريمة التي تراعي القيم، وتنمي خصائص الإنسان العليا، وتزكي ثواب الله في الآخرة[3].

كما أن الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة من الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته[4]. أو هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي (إنتاج، توزيع، تبادل، استهلاك) وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات، وينظمه وفقا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية[5].

للاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ تختلف عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، لاختلاف المرجعية المذهبية لكل منها، فالاقتصاد الإسلامي يستمد مبادئه وأصوله من الشريعة الإسلامية بما تتضمنه من القرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصد وأحكام الشريعة، كذلك ما أثر من تطبيقات عملية في عهد الخلفاء الراشدين، وما اجتهد به علماء الأمة استمدادا مما فهموه من مبادئ الشريعة ومقاصدها وقواعدها الأصيلة[6].

**ثانيا: مميزات النظام الاقتصادي الإسلامي**

يلاحظ أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد تميز عن مثيله الوضعي بميزتين هما[7]:

**1- مراعاة القيم**

---

[3]- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 119.

[4]- عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2009، ص 18.

[5]- أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 11.

[6]- السالوس علي أحمد، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002، ص 22-23.

[7]- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 119-120.

حيث يوضح أن النظام الاقتصادي الإسلامي يزيد عن مثيله الوضعي، على أنه لا يهتم فقط بمعالجة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، بل يزيد على ذلك اهتمامه بجانب الأخلاق والمثل العليا للإنسان وارتباطه بالعقيدة التي تحكم المجتمع الإسلامي ألا وهي الدين الإسلامي.

**2- مرحلة العمل الاقتصادي**

ونقصد هنا اهتمام الاقتصاد الوضعي بمرحلة واحدة وهي الحياة، فيرى أن الإنسان في صراع مع هذه الأخيرة لتلبية أكبر قدر من حاجياته على حساب أشياء أخرى يرفعها النظام الاقتصادي الإسلامي إلى المرتبة الأولى. ويأتي هذا في سياق أن النظام الاقتصادي الإسلامي يضيف مرحلة ثانية للعمل الاقتصادي وهي مرحلة ما بعد الحياة الدنيا، بحيث يسعى الفرد في المجتمع الإسلامي إلى تلبية حاجياته الدنيوية مراعيا آخرته والثواب عند الله عز وجل، وذلك من خلال مراعاته لقيم وأخلاقيات الدين.

**الفرع الثاني: قواعد الاقتصاد الإسلامي**

تكمن غاية النشاط الرأسمالي في تحقيق الفرد أكبر قدر من الربح المادي، فالمادة مطلوبة لذاتها، مما أدى إلى تفاقم الصراع ما بين الدول حول السيطرة على خيرات العالم. بينما الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى مراعاة العامل المادي نجد الجانب الروحي، وذلك في أن يتجه الفرد من خلال نشاطه الاقتصادي إلى الله تعالى ابتغاء مرضاته وخشيته، مما أدى إلى ترسيخ التعاون والتكامل ما بين أفراد المجتمع. ومن القواعد الإسلامية المقررة أنه لا بد للاقتصاد الإسلامي من قواعد متينة ومحكمة لاستناده إلى الرؤية الشمولية الإسلامية في الحياة، وبناءا على ذلك ينبني الاقتصاد الإسلامي على نوعين من القواعد، وهي: القواعد الثابتة والقواعد المتغيرة.

1- **القواعد الثابتة:** وهي عبارة عن مجموعة الأصول والقواعد الاقتصادية التي جاءت بها أحكام القرآن والسنة، ومن ذلك كل ما ينظم النشاط الاقتصادي ويبين القيود التي يخضع لها، وأوجه النشاط المحرمة. ومن أمثلة القواعد الثابتة: النصوص التي تقرر حرمة الملكية الخاصة، والنصوص التي تحتم ضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي. وبالتالي فإن هذه الأصول والقواعد يلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان، بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي للدولة أو أشكال الإنتاج السائدة فيها.

يلاحظ أن نصوص القرآن والسنة التي وردت في المجال الاقتصادي قليلة نسبيا، وأنها جاءت عامة وتتعلق بالحاجات الأساسية لكل مجتمع، وهي صالحة لكل زمان ومكان.

**2- القواعد المتغيرة:** وهي قواعد تتعلق بالناحية التطبيقية، وتتمثل في الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي يتم بها إحلال أصول الإسلام الاقتصادية في الواقع المادي الذي يعيش المجتمع في إطاره، والتي يكشف عنها الفقهاء في اجتهاداتهم. ومن أمثلتها: إجراءات تحقيق التوزيع العادل للدخل، وسياسات حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، ووسائل جذب المدخرات والمستثمرين، وفي هذا الإطار يمكن القول أن الإسلام لا يمنع الدولة من أن تبحث عن الأساليب والحلول الاقتصادية التي تحقّق بها مصلحتها العامة ومصلحة الأفراد.

يرجع هذا التنوع ما بين قواعد ثابتة ومتغيرة إلى المصدر المعرفي للاقتصاد الإسلامي، وهو الوحي بالنسبة للثوابت، مما يجعلها تعصم ما هو متطور من الوقوع في الخلل. في حين أن الفكر الاقتصادي الأوربي عندما ولى ظهره للمصدر لم يعد عنده ما هو ثابت، ولهذا سمي اقتصادا وضعيا، ويختلف عنه الجانب المتطور في الاقتصاد الإسلامي بأنه محكوم بمعايير مع إعمال العقل فيه وقابليته للتغير.

## المطلب الثاني: ضوابط وأسس الاقتصاد الإسلامي

لم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية، وإنما هو أيضا تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي للبشرية كافة تحكمه ضوابط محددة، وقد تميز فيه النظام الاقتصادي بمرونته وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى، كما وأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الاعتدال في الإنفاق وضرورة تحري الحلال والابتعاد عن الحرام[8]. ومن هنا سنتطرق إلى الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية (الفرع الأول)، ثم مرونة الاقتصاد الإسلامي (الفرع الثاني)، وكذلك الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال (الفرع الثالث).

### الفرع الأول: الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية

[8]- الاعتدال هو سمة الإسلام وأسلوبه في كافة نواحي الحياة، ولا يمكن أن يوضع في قالب جامد أو صيغة محددة، ولكنه أمر اجتهادي يختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان. الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 58.

الضابط أخص من القاعدة والقاعدة أشمل من الضابط، فما ورد عند الفقهاء في أن كلا منهما حكم كلي تندرج تحته فروع فقهية، إلا أن الضابط يختص في باب معين. ولم يفرق بعض العلماء بين القاعدة والضابط كمفهوم، وإنما اعتبروهما أمرا واحدا، فذكروا في كتبهم قواعد هي في الأصل ضوابط دون تمييز بين القاعدة والضابط.

وعليه يراعى عند تنفيذ السياسة الاقتصادية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية في المجتمع الإسلامي الانصياع إلى ضوابط معينة، نذكر منها اثنان[9]:

**أولا: ضابط الحلال والحرام وتأثيره على الإنتاج والاستثمار**

يعتبر هذا الضابط قيدا عاما في الشريعة الإسلامية يرد على كل التصرفات التي يقوم بها الفرد بما في ذلك التصرفات ذات الطابع الاقتصادي. لذلك يحرم على القائمين على الاقتصاد الإسلامي أن يوجهوا إنتاجهم أو استثمارهم إلى نشاطات غير مشروعة مثل إنتاج الخمور، والسجائر وإقامة الملاهي وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة، بل يجب العمل على توجيه الاستثمار إلى إنتاج الطيبات من السلع والخدمات[10].

حرم الإسلام الإنتاج الذي يحقق مصلحة الفرد ويضر بالمجتمع، فحرم الإنتاج والربح عن طريق استغلال حاجة المعوزين، أو خداعهم، أو إلحاق الضرر بهم بأي شكل من أشكال الضرر، والأدلة متضافرة على تحريم الضرر بالآخرين، ووجوب إزالته عنهم. ومما يدل على تحريم الإنتاج قوله صلى عليه وسلم: "**لا ضرر ولا ضرار**"، فأي إنتاج فيه إضرار بالآخرين محرم ولا يجوز تنمية المال عن طريقه[11].

وفي الأخير يتعين أن ننوه بأن هذا الضابط هو الأساس والمنطلق لكل منظومة ضوابط النشاط في الاقتصاد الإسلامي، من ذلك نجد أن جميع الضوابط العقدية خصوصا والشرعية للاستثمار لا بد أن تستند إلى مفهومه، وأنها بدونه لن يكون لها معنى أو وجود.

---

[9]– علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 17-18.

[10]– ومن محاسن الإسلام ومما جاء به من تيسير على الناس أنه ما حرم شيئا عليهم إلا عوضهم خيرا منه، مما يسد مسده ويغني عنه، فحرم عليهم الربا وعوضهم بالتجارة الرابحة. وحرم عليهم القِمار، وأعاضهم عنه أكل المال بالمسابقة النافعة في الدين، بالخيل والإبل وحرم عليهم الحرير، وأعاضهم عنه أنواع الملابس الفاخرة من الصوف والكتان والقطن. أنظر: السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 63. الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 15. النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص 93-94.

[11]– عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 87.

**ثانيا: ضابط أولويات الإنتاج للسلع والخدمات في المجتمع**

الإنتاج هو تلك العملية المركبة التي تستنفذ جهدا بشريا، وتستهلك موارد وطاقات في إطار زمني معين لإيجاد منافع مادية أو معنوية. بمعنى تثمير موارد الثروة المباحة، ومضاعفة الغلة من أجل رخاء المجتمع، ودعم وجوده وقيمه العليا[12]. ولذلك فإن الشريعة الإسلامية لا تجعل كل ما هو مباح في درجة واحدة، وإنما يتم ترتيبها على مستويات كالتالي:

أ- السلع والخدمات الضرورية، وهي إن فقدت فإن الحياة تتوقف من دونها.

ب- السلع والخدمات ذات الحاجة، وهي إن غابت تحدث حرجا في حياة الناس.

ج- السلع والخدمات الكمالية، وهي إن توفرت تزيد في رفاهية ورخاء الإنسان وفرص استمتاعه في الحياة.

هذا الضابط يفرض على السياسة الاقتصادية أن لا تنتج مستوى منها إلا بعد إشباع المستوى السابق عليه، حيث يتم توجيه السياسة الاقتصادية دائما إلى ما هو أكثر إنتاجية وأعلى منفعة، والأفراد أكثر احتياجا له. ولعملية الإنتاج ضوابط أساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي يمكن إيجازها كما يلي[13]:

1- ضرورة أن تكون أولويات الإنتاج وفق الهرم المقاصدي في الشريعة الإسلامية، وهي أولا الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات.

2- ضرورة أن يكون المنتج من الطيبات المباحة، والبعد عن الخبائث المحرمة.

3- ضرورة الإتقان في صناعة المنتج وبذل الوسع في ذلك.

4- أن لا يرافق عملية الإنتاج ممارسات محرمة، مثل الاحتكار وأكل أموال العمال.

مما سبق، يتبين أن الضابط المقصود هنا هو أن يعتقد المستثمر في نظام الاقتصاد الإسلامي أنه حين يباشر نشاطاته الاستثمارية يكون في عبادة من أعظم العبادات، فما عليه إلا أن يخلص النية لله، وليعلم أن ما يقوم به ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق مرضاة الله، وعليه فإن الإنفاق الاستثماري هو أجر، كما قال صلى الله عليه وسلم: "**إنّك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها**"[14].

**الفرع الثاني: مرونة الاقتصاد الإسلامي**

---

[12]- علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 18.

[13]- النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص 68.

[14]- الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 67.

الإسلام في الوقت الذي يشرع أحكام الاقتصاد للإنسان يجعل التشريع موجها للفرد، وفي الوقت الذي يعمل لضمان حق العيش والتمكين من الرفاهية، يجعل ذلك يتحقق في مجتمع معين وفي زمان معين، له طراز خاص من العيش. فالإسلام بمرونته ينظر إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع في الوقت الذي ينظر فيه إلى ضمان العيش والتمكين من الرفاهية، ويجعل نظرته إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع أساسا في نظرته إلى العيش والرفاهية[15].

وعليه يترتب على الأساس العقائدي للاقتصاد الإسلامي مرونته وصلاحيته لكان زمان ومكان. ويقصد بمرونة الاقتصاد الإسلامي السهولة في التطبيق وتبسيط الإجراءات حتى لا تكون عائقا لانطلاق العملية الإنتاجية[16]، كما أن مظاهر تلك المرونة متوفرة لأن مبادئ الاقتصاد الإسلامي جاءت في صورة قواعد عامة يمكن تطبيقها في كل مجتمع حسب ظروفه، وهي تدخل ضمن الجزئيات التي يتكفل بها الفقهاء والمختصون.

ومن أبرز الأمثلة على مرونة الاقتصاد الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين يمكن أن نذكر مثال هو: امتناع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن تطبيق حد السرقة على السارقين، لعدم توفر الشروط الداعية لتطبيقه والمتمثل في تدهور الشؤون الاقتصادية للأمة في تلك الفترة، بالرغم من أن ذلك يعتبر حدا من حدود الله تعالى[17].

**الفرع الثالث: الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال**

من بين الأسس الاقتصادية في الإسلام الاعتدال في الإنفاق في كافة مجالات الحياة، وفي ذلك يقول جل جلاله: "**ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا**"[18]. ويقول أيضا: "**إنّ المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا**"[19]، فالبخل والإسراف تصرف مذموم في الإسلام. وخير

---

[15]– النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص 60.

[16]– المرونة في علم الاقتصاد تمثل مدى استجابة متغير واحد أو أكثر للتغيرات التي تحدث في متغير آخر أو أكثر، أي قياس كيف أن تغيير متغير اقتصادي واحد سيؤثر على باقي المتغيرات الاقتصادية.

[17]– علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 18.

[18]– سورة الإسراء، الآية 26.

[19]– سورة الإسراء، الآية 28.

الأمور أوسطها كما ذكر الله تعالى عندما وصف عباده في قوله تعالى: **"والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما"**[20].

وهكذا نجد أن الإسلام يدعو إلى ترشيد الاستهلاك والادخار معا، ورغب في السعي من أجل الرزق الحلال بل جعل طلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة. كما دعا إلى التكامل والتضامن الاجتماعي بما يكفل مصلحة الفرد والجماعة معا، ومن أبرز صور التكافل الاجتماعي في الإسلام الزكاة، فهي حق جعله الله للفقراء في أموال الأغنياء، في قوله تعالى: **"فأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة"**[21]، فإذا قامت الدولة بتنظيم الزكاة يعيش كل فرد من أبناء المجتمع المسلم في كفاية وأمن، فهي تطمئن الأغنياء على سلامة أموالهم من اعتداء الفقراء عليها بسبب الحرمان والفاقة[22]. كما حرم الله الربا في المعاملات الاقتصادية بجميع أنواعها، ولم يعتبرها مادة اقتصادية[23]، فقال جل جلاله: **"الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرّم الربا"**[24].

**المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد الإسلامي**

يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على ثلاثة ركائز أو أركان أساسية، كما تعتبر المبادئ الرئيسية لتنظيمه، وهي كالأتي[25]:

**الفرع الأول: الملكية المزدوجة (الملكية الخاصة والملكية الجماعية)**

تعد الملكية من أسس الموضوعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية التي اهتمت بها مختلف الدراسات، بل نستطيع بكل وضوح القول أن الموقف من الملكية يعتبر من أهم وسائل وأسس التمييز بين النظم

---

[20]– سورة الفرقان، الآية 67.

[21]– سورة البقرة، الآية 43.

[22]– أنظر: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 66. أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 110–111.

[23]– عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، الملكية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 179 وما بعدها.

[24]– سورة البقرة، الآية 275.

[25]– أنظر: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26–28. السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 37.

الاقتصادية. والملكية بهذا المفهوم تشمل الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة والتي تعرف بأنها الملك المشاع لأفراد المجتمع أو الدولة[26].

ومن مميزات الاقتصاد الإسلامي كونه يقوم على النوعين في آن واحد، لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وهو يعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن هناك تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكنا. أما لو حصل التعارض أو تعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد[27].

ومن الأدلة على ذلك ما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**لا يبيع حاضر لباد**"، يعني أن يكون له سمسارا سيبيع له بسعر أعلى مما لو باع البادي بنفسه. ومن الأدلة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: "**لا تلقوا الركبان**"، فالمتلقي سيشتري بسعر أقل وسيبيع للناس بسعر أعلى، وهو فرد قد حرم من ذلك لكي يستفيد أكبر عدد ممكن من الناس من الشراء من الركبان أنفسهم لبيعهم بسعر أقل. ولقد أجاز بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكره قهرا وبيعه على الناس، وهكذا نرى الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا كانت تلك الملكية ستلحق أو تؤول بضرر على الناس[28].

على هذا الأساس، يتضح جليا أن النظام الإسلامي لا يقصر الملكية على الأفراد وحدهم ولا على الدولة وحدها بل يجعلها مشتركة بينهما[29]. وبذلك يمكن القول بأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الملكية المشتركة، والإسلام عندما يقرر الملكية الفردية فهو بذلك يراعي فطرة الإنسان وما جبلت عليه من حب المال، وهو بذلك يحقق للإنسان فطرته[30].

**الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة**

---

[26]– عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26.

[27]– أنظر: أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 41. عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، المرجع السابق، ص 141.

[28]– عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26.

[29]– الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 57.

[30]– إن الملكية الفردية أو الخاصة لا تتفق مع غريزة الإنسان في التملك فحسب بل هي استجابة طبيعية ومعقولة لما فطر عليه من حب التملك وحب المال، والذي أقره القرآن الكريم في قوله سبحانه عز وجل: "**وتحبون المال حبا جما**"، سورة الفجر، الآية 30. وكذلك قوله تعالى: "**للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما كسبن**"، سورة النساء، الآية 32.

الحرية مبدأ من المبادئ الاقتصادية الهامة في الإسلام، وتقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع بما يشبع رغباتهم. وقد خالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية ومنع الناس من التملك، وهذا الحرية مقيدة في حدود مبدأ استخلاف الله للأفراد في التملك، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام[31].

والضوابط الشرعية جعلت الحرية الاقتصادية مضبوطة بتحقيق شروط أو أمور ثلاثة. هي:

**الشرط الأول:** أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعا ومتفقا مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية. وهذا القيد يربط الاقتصاد في الإسلام بمعنى الطاعة والعبودية لله وحده، حتى تكون أفعال الناس وأعمالهم خالصة لوجه الله.

الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة الحلال في الاقتصاد الإسلامي واسعة، ولكن بشرط أن لا يتضمن نصا يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي، وإذا جاء نص على التحريم فيكون دفعا للضرر أو درءا للظلم أو وقاية من مفسدة أو حماية من مضرة[32]. كما حرم الإسلام على كل فرد ممارسة أي نشاط مهما كان شكله يتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية، ومثله الأخلاقية، وقيمه الروحية السامية، كالربا والاحتكار والغش والغبن وكل عقد فيه غرر[33]، فكل الشرائع السماوية تحرم ذلك لما فيها من أضرار اقتصادية واجتماعية[34].

**الشرط الثاني:** أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه، إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع. ومثالها:

- ما فعلة النبي –صلى الله عليه وسلم– حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين. وذلك لكي يقيم التوازن بينهم.
- بيع عمر السلع المحتكرة جبرا من محتكريها بسعر المثل.

---

[31]– عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، المرجع السابق، ص 140. أنظر أيضا: عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 131. السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 40.

[32]– عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 27.

[33]– عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 132–133.

[34]– اتفقت كلمة الكنيسة على تحريم الربا تحريما قاطعا مبنيا على نصوص كثيرة من العهد القديم والجديد، يقول إسكوبار: "إن من يقول إن الربا ليس بمعصية يُعد ملحدا خارجا عن الدين". ويقول الأب بوي: "إن المرابين يفقدون شرفهم في الحياة الدنيا وليسوا أهلا للتكفين بعد موتهم".

- تحديد الأسعار منعا لاستغلال الناس والإضرار بهم.
- نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة ... الخ[35].

**الشرط الثالث:** تربية المسلم على أن يؤثر بمصلحة نفسه لمصلحة غيره، فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر بالآخرين.

ويرجع سبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية إلى عدة أمور منها:

1- أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل. وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم.

2- عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة.

3- إلزام الجماعة بالقيام بما يجب من واجبات عامة، كإنشاء دور التعليم والمستشفيات، والطرق، والخدمات العامة.

4- حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم، كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب، والضرائب عند الحاجة الماسة إليها[36].

ومن هنا فإن حق الملكية الخاصة أو الفردية يقيده بقيد الصالح العام، وهو أن يدور في فلك المنفعة الجماعية للدولة. ولذلك فإذا كان الإسلام يقر الحرية الاقتصادية، فإنه يميز بينها وبين الشراهة في الطمع وعدم المشروعية، بما يحقّق التوازن بين المصالح الفردية والجماعية[37].

**الفرع الثالث: التكافل الاجتماعي**

من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانيات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال[38]. وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي

---

[35]- السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 40.

[36]- عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 28.

[37]- الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 62-63. أنظر أيضا: عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 141.

[38]- السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 38-39. أنظر أيضا: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 28.

ينفقونه على حاجياتهم الضرورية، ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع ومنها[39]:

1- الزكاة لسد حاجات المعوزين.

2- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات.

3- الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته.

4- النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين.

5- شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.

نخلص في الأخير إلى أن الحرية الاقتصادية مقيدة في حدود مبدأ الاستخلاف، ولا بد أن تتوافق وتضبط مع حرية الآخرين في المجتمع تماشيا مع المصالح الجماعية، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام. ويترتب على ذلك نتيجتين هما[40]:

أ- التزام الدولة بمراقبة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد قصد استبعاد المساوئ والأضرار مع تهيئة الشروط الموضوعية لتشجيع الرقي والازدهار للأفراد. وبذلك تكفل الدولة بتدخلها حماية المصالح العامة، وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه.

ب- إلزام الأفراد الذين ينجحون ويتحصلون على فائض يزيد عن حاجاتهم أن يستثمروا ذلك الفائض في مساعدة المحتاجين من الأفراد داخل المجتمع، لضمان التكافل الاجتماعي والتوازن بين مصالح أفراد المجتمع.

**خاتمة:**

مما لا شك فيه، أن دراسة الاقتصاد السياسي يعتبر مسألة في بالغ الأهمية بالنسبة لطلبة القانون، باعتبار أن الاقتصاد السياسي علم يهتم بدراسة النظام الاقتصادي ككل، وهو مفهوم مرتبط بالنظام القانوني الذي يحدد القواعد القانونية الاقتصادية، وهو أيضا مرتبط حتى بالنظام السياسي، فهو ذو علاقة وثيقة بمختلف فروع العلوم الاجتماعية بما فيها القانون.

---

[39]- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 133-134.

[40]- علي سعيدان وعلي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 19. أنظر أيضا: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 27-28.

وقد توجه علم الاقتصاد نحو دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع بهدف معالجة المشكلة الاقتصادية، فهو يسعى إذا من خلال تحليله وتفسيره لمختلف الظواهر الاقتصادية إلى مساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى حول كيفية الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة، واللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، كما يهدف إلى توجيه الأفراد نحو أفضل البدائل للتنسيق بين الإمكانيات والمتطلبات. كما يقوم باكتشاف ودراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، ثم يعمل على إيجاد القواعد والوسائل التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات الإنسانية، فأهمية علم الاقتصاد تكمن في طبيعة المواضيع التي يدرسها، وهذه الحاجات تعتبر جوهر اهتمام الإنسان في حياته اليومية